الأمم المتحدة

A/57/PV.65

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٦٥**
الاثنين، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/57/470 و A/57/621)

مشروعا القرارين (A/57/L.44 و A/57/L.45)

السيد نغوين ثان شو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): لم تحظ مسألة أخرى بنفس القدر من الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للشرق الأوسط والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وعاما بعد عام، وفي هذا المحفل، نناقش نفس المواضيع – الحالة في الشرق الأوسط – وقضية فلسطين – بينما تتحوّل المنطقة تدريجيا إلى برميل بارود. ويتفاقم هذا الوضع نتيجة العديد من الحروب الدامية والموجات المتعاقبة للصراع المسلح، التي يعقبها احتلال إسرائيل للأراضي المملوكة شرعا للعرب الفلسطينيين، وهو ما جعل المنطقة مصدر قلق بالغ ودائم للمجتمع الدولي. والعنف يولِّد الرغبة في الانتقام، وبذلك تستمر هذه الحلقة المفرغة، وتعرف الكراهية طريقها عبر الحدود الوطنية، وتهدر إلى الأبد روح محبة الجار في هذا الجزء المقدس من العالم.

ولن يستفيد أحد من هذا الوضع المحفوف بالمخاطر. فبالنسبة لإسرائيل والبلدان الأخرى المجاورة، لا بد أنه شعور مزعج بانعدام الأمن، أما بالنسبة للفلسطينيين، فهو الشعور بالحرمان طويلا من حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير وإقامة الدولة التي يستحقونها. كما أن المجتمع الدولي يعاني أيضا. وما قتل أحد موظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة في مخيم جنين مؤخرا إلا دليل دامغ آخر على هذه الحقيقة المؤلمة.

إن قوة السلاح وحدها لا يمكن أن تحل المشكلة. ويكمن الخيار الوحيد المتاح لحل هذا الصراع في التفاوض سلميا للتوصل إلى حل يلبي المصالح المشروعة للأطراف المعنية كافة. وهذا يجعل عملية السلام أكثر أهمية وإلحاحية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-71820 (A)
0271820

وهذا العام، اعتمد مجلس الأمن القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) ذات الصلة بهذه القضية، على حين تواصَل إجراء عدد من المناقشات والمباحثات داخل المحافل الأخرى للأمم المتحدة منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ومع ذلك، فمن المؤسف حقا أن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال ملتهبة بشكل ينذر بالخطر، على حين تتباعد آفاق السلام.

إن الحالة البائسة للفلسطينيين هي نتيجة مباشرة لأعمال الحرب والاحتلال التي تقوم بها القوات الإسرائيلية. ومنشأ هذه الحالة مسألة سياسية. وتتكرر معاناة هذا الشعب في كل مرة تتأجج فيها التوترات في المنطقة. وعلى مدار الأعوام الخمسين الماضية، تحوّل ملايين الفلسطينيين إلى لاجئين على أرضهم، وهم يكدحون من أجل تدبير سبل معيشتهم. وعلاوة على ذلك، فإن حظر التجول العسكري لفترات طويلة والقيود المشددة التي تفرضها إسرائيل على السفر تؤثر على الحياة اليومية لهذا الشعب بشكل خطير. ويبذل المجتمع الدولي قصارى جهده من أجل تقديم المساعدة.

وفي هذا السياق، نشيد بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على جهودها المضنية لمساعدة الشعب الفلسطيني، حتى في ظل ميزانيتها المحدودة للغاية. كما نشيد بالبلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى على مساهماتها السخية التي تساعد في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

إن موقف فييت نام واضح للغاية في هذا الشأن وينعكس بوضوح في الرسالة التي وجّهها فخامة السيد تران دوك لونغ، رئيس فييت نام، إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الموافق ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقال فيها:

”جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، تود فييت نام أن تعرب عن عميق قلقها إزاء تصاعد العنف بشكل متواصل في الشرق الأوسط، خاصة في الوقت الذي تسعى فيه السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي إلى إيجاد حل سلمي للصراع. وتطالب فييت نام جميع الأطراف المعنية، أكثر من أي وقت مضى، بأن تبذل قصارى جهدها من أجل المضي في دفع عملية السلام قُدما والتنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة، لا سيما الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة شرم الشيخ وخطة ميتشيل، بغية إيجاد حل عادل ودائم للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في أسرع وقت ممكن، ووضع حد لأعمال العنف هذه. ولا بد أن يكفل هذا الحل الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير، وعودة اللاجئين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، فضلا عن حقوق الأطراف المعنية كافة، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاتفاقات المبرمة الأخرى“.

إن قصة شمشون ودليلة هي قصة حب متبادل بين فتى وفتاة بينهما خط فاصل من الخيانة والمناورات أفضى بهما إلى الدمار والموت. فلنأخذ هذه القصة على أنها أسطورة. ولينضم المجتمع الدولي وكل الأطراف المعنية في هذا الصراع بحسن نية في جهود متضافرة من أجل ضمان تمكين شمشون ودليلة العصريين من الحياة في سعادة دائمة وفي سلام ووئام.

السيد ريكيخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تأتي مناقشة البند ٣٦ من جدول الأعمال بشأن الحالة في الشرق الأوسط في لحظة حرجة للغاية، وفي غيبة أية مفاوضات في البحث عن السلام وسط تصاعد للعنف لم يسبق له مثيل. وليست هناك أية دلالات في أي مكان على إمكانية بدء حوار بنّاء وجاد يفضي إلى سلام عادل ودائم بما يعود بالنفع على كل شعوب المنطقة أولا، ثم على البشرية جمعاء.

لقد أدت الدورة المميتة والمستمرة للعنف والأخذ بالثأر إلى تفاقم التوترات السياسية، وتسببت في سقوط عدد لم يسبق له مثيل من القتلى والجرحى في الشهور الأخيرة، معظمهم من المدنيين الأبرياء، بما في ذلك عدد لا يستهان به من الأطفال. ولا بد من أن نضيف إلى هؤلاء القتلى والجرحى عشرات الآلاف من الأسَر التي تندب فقدان أحبائها، وتعيش في ظروف محفوفة بالخطر يتهددها باستمرار الموت والدمار. إن هذا الطريق لا يمكن أن يفضي إلى أي مخرج من هذه الأزمة. فالعنف والدمار واستخدام القوة العسكرية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يؤدي إلى حل نهائي لهذا الصراع.

قبل ٥٠ سنة اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) الذي اعترف بالتقسيم وبإنشاء دولتين مستقلتين - واحدة عربية والأخرى يهودية - كان يتعين عليهما أن تتعايشا في سلام ووئام. وبعد أكثر من نصف قرن تظل الحالة كئيبة. لقد أنشئت دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، أما إنشاء دولة فلسطين فلا يزال مجرد مطمح عادل لم يتحقق حتى الآن.

إن المشهد الذي نراه أمامنا اليوم يبعث على اليأس، فلا تزال إسرائيل تحتل أراضٍ عربية فلسطينية وسورية ولبنانية في انتهاك صارخ للعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي تطالب بالإعادة الفورية لهذه الأراضي. و لم يحترم حتى الآن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحقه في إنشاء دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

وعلى الرغم من مطالبات المجتمع الدولي بأن توقف إسرائيل إنشاء مستوطنات جديدة ومصادرة الأراضي، تستمر المستوطنات الإسرائيلية في التوسع، لا سيما في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك ضواحي القدس الشرقية. ولا بد من وقف فوري لهذه الممارسات غير القانونية التي تنتهك القانون الدولي.

ولا يوجد حتى الآن أي حل نهائي للقضية الخاصة بما يقرب من ٤ ملايين لاجئ فلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وهذه هي إحدى القضايا التي لم يتيسر إحراز أي تقدم فيها خلال عملية المفاوضات التي بدأت في مدريد قبل أكثر من عشر سنوات.

إن الأمم المتحدة تواجه مهمة من أصعب المهام التي تعيّن عليها أن تضطلع بها، وهي عملية مستمرة منذ إنشاء المنظمة. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لا يزال رهينة لإملاءات دولة تستخدم حقها في النقض وتهدد باستخدامه لمنع تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس نفسه. ويقتضي الوفاء بالتزامات المجلس القضاء نهائيا على المعايير المزدوجة إذا رغب المجلس في الحفاظ على مصداقيته.

وكما ذكر الأمين العام في ملاحظاته الواردة في تقريره (A/57/621)، فإن الفكرة الكامنة وراء فقرات ديباجة قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، التي تؤيد وجود دولتين في الشرق الأوسط، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، هي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

وهنا نتساءل ما الذي تحقق بالفعل منذ آذار/مارس من أجل إنهاء كل أعمال العنف، وهنا يؤلمنا أن نسلِّم بأنه لم يتحقق أي شي. ونتساءل مرة أخرى هل اتخذت أية خطوات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية؟ ولماذا لم يتسن إيفاد بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة لكي تقيِّم على أرض الواقع الأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين في نيسان/أبريل الماضي، على الرغم من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الذي رحب بمبادرة الأمين العام في هذا الصدد؟ إن جميع الحاضرين هنا يعرفون الإجابات على هذه التساؤلات.

من المسلم به على نطاق عالمي أن تحقيق تسوية سلمية ونهائية لقضية فلسطين، التي هي لب الصراع العربي – الإسرائيلي، أساسي لتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط مع عدم إهمال ضرورة إحراز التقدم اللازم على المسارين السوري واللبناني.

يتعين على إسرائيل أن تنهي احتلالها للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية فضلا عن مرتفعات الجولان السورية والمناطق المتبقية من الجنوب اللبناني التي لا تزال خاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي. ولا بد لها من أن تمتثل امتثالا كاملا دون أي استثناء أو تمييز لجميع القرارات المتخذة من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وخصوصا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

ويجب أن نشرع في اعتماد تدابير أكثر فعالية على أرض الواقع، مثل نشر قوة دولية بولاية من الأمم المتحدة، لحماية السكان الفلسطينيين المدنيين. وعلاوة على ذلك، يجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور فعال غير منحاز بالفعل في أية عملية تفاوض تُجرى، من دون أي تدخل يبدو غير مقبول للأطراف حتى يمكنها أن تستعيد ثقتها في الوسطاء.

وفي تلك الجهود من أجل السلام – التي هي ضرورية بقدر ما هي مهمة – يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد، كما هو الحال دائما، على مساهمة كوبا البناءة ودعمها وتضامنها الثابتين. وفي هذا الشأن، يدعو وفد بلدي الجمعية إلى التصويت تأييدا لمشروعي القرارين المقدمين تحت هذا البند، اللذين يؤكدان أن الطريق نحو السلام في الشرق الأوسط هو طريق التفاهم وليس المواجهة.

السيد كافندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): منذ عدة أيام، احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ورسائل التعاطف العديدة التي أرسلت في تلك المناسبة إلى لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تعكس ببلاغة اهتمام المجتمع الدولي المستمر بمسألة الشرق الأوسط الشائكة – وهو اهتمام يعكسه، بشكل خاص، السياق الراهن الذي يتسم بنوبة من العنف.

وبلدي، بوركينا فاسو، يتابع عن كثب واهتمام تطور الحالة المثير للقلق، والذي يمثِّل العقبة الكأداء فيه – بجانب المشكلة العامة – دون شك، احتلال الأراضي الفلسطينية. والحق أن السياسة الإسرائيلية القائمة على الاستعمار المدبَّر القائمة على الأراضي الفلسطينية، وتجريد سكانها من ممتلكاتهم بل حتى نفيهم هو السبب الرئيسي لهذا التوتر القائم، الذي تتخلله كل يوم تفجيرات انتحارية وغارات عسكرية وأعمال قمعية من كل نوع. وهذا كله ترتبت عليه خسائر هائلة في الأرواح، وأضرار مادية وتدمير أحياء ومساكن، في جملة أشياء أخرى. وأكثر ما يستوجب الشجب هو أن معظم الضحايا من الأطفال.

ولسنا هنا بصدد إدانة أحد، لكن يجب أن نعترف بأن إسرائيل، بإضعافها السلطة الفلسطينية، وإخضاع

الأراضي المحتلة لتشريعاتها، وهتك حرمة الأماكن المقدسة، تستعدي عليها المنظمات التي ليس أمامها من خيار سوى التعبير عن نفسها عن طريق العنف. ثم أن تعسُّف إسرائيل في استخدام القوة ورد الفعل المشروع تجاهه قد أديا إلى القبض على العديد من الأشخاص، بل حتى قتل بعض الأشخاص من دون محاكمة.

وهكذا، فإن الصراع في الشرق الأوسط يدخل عامه الرابع والخمسين – من ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٢ – من دون أمل حقيقي في حل أو في سلام دائم يبدو في الأفق. لكن كوننا نجد أنفسنا أمام طريق مسدود لا يعني أننا ينبغي أن نشعر باليأس التام. والحق أنه تُطرح في الوقت الراهن مبادرات دبلوماسية عديدة يمكن أن تتيح الفرصة لاستئناف العملية السلمية شريطة أن تتوقف أعمال العنف، بطبيعة الحال. ولا بد للخصوم من الموافقة على وقف لإطلاق النار والالتزام بالتوقيع على ترتيب للتعايش ويستبعد أي عمل من أعمال العنف خلال فترة استئناف المفاوضات.

وفيما يتعلق بالحلول التي ينبغي التأكيد عليها، يأتي أولا وقبل كل شيء، الخطة السعودية، أو خطة عبد الله، التي اعتمدها بالإجماع مجلس جامعة الدول العربية في مؤتمر بيروت، الذي عقد يوم ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢. فما الذي توصي به الخطة؟ إنها توصي بوقف الأعمال العدائية وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل على أساس معاهدة سلام، مقابل إعادة إسرائيل للأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وقبولها إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وعلى أية حال، فإن ذلك المبدأ – القائم على الأرض مقابل السلام – قد أيّده المجتمع الدولي فعلا في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وأكده من جديد مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١، ووافق عليه الاتحاد الأوروبي، وأعيد تأكيده مؤخرا بقرار المجلس ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وبعد التحليل المتأني، فإن الخطة تعدُّ حلا مشرِّفا، لأنها تأخذ بعين الاعتبار رغبات الأطراف ويؤيدها المجتمع الدولي تأييدا واسعا. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الأمن غيّر النهج الذي يتبعه في تناوله لمشكلة الشرق الأوسط تغييرا أساسيا. والحق أنه يؤيد الآن فكرة إقامة دولتين – إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووئام. وعلاوة على ذلك، فإن من المشجع أن نلاحظ أن المسألة كانت مصدر إلهام لمبادرات فردية وجماعية، مثل خطة تينت، وتقرير متشيل، ومؤخرا، خطة السلام للجنة الرباعية – التي تضم الولايات المتحدة، وأوروبا، والأمم المتحدة، وروسيا – والتي تطمح إلى إقامة دولة فلسطينية في عام ٢٠٠٥، بدعم من إسرائيل، ويرأسها الرئيس الحال للسلطة الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، الذي قد يسمح بإجراء عدد معيّن من الإصلاحات المؤسسية. ونعتقد أن هذه فرص ينبغي اغتنامها دون المزيد من التأخير.

إن إحلال السلام – السلام الدائم – في الشرق الأوسط – يتطلب قبول الطرفين الدخول بحرية في اتفاق على قدم المساواة. وليس أمام الخصوم في الشرق الأوسط، من خيار سوى التفاوض، لأن أكثر من ٥٠ عاما من الحرب، والمواجهة والعنف قد وقعت من دون تحقيق أي نوع من الانتصار. وعلى أية حال، فإن الحل النهائي لن يتحقق بالتفوق العسكري. وقد علّمنا التاريخ مرارا عديدة أن إرادة أي شعب ومقاومته للظلم تنتصران دائما على القوة العسكرية. لذلك، فإن البديل المتبقي الوحيد هو التفاوض بشأن السلام – سلام الشجعان – على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين يبدو أنهما من أكثر المشاكل المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة استعصاء على الحل. ومما يدعو للأسف أن هذه الحالة لا تزال قائمة

بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وعلى الرغم من حسن نوايانا جميعا، لإنهاء دائرة العنف في تلك المنطقة، التي لا تزال في حالة تصاعد، متحدية كل الجهود من أجل سلام حقيقي ومستدام. إن تصاعد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الآونة الأخيرة أمر يدعو إلى القلق البالغ، ويستحق الإدانة، وينبغي ألا يسمح باستمراره ولو ليوم واحد.

إن الغارات العسكرية المختلفة التي تقوم بها إسرائيل، بما في ذلك عملية الدرع الدفاعي والغارات على بيت لحم وجنين ونابلس – وتعمُّد إذلال وعزل الزعيم الفلسطيني يستحقان الشجب بنفس القدر الذي تستحقه الهجمات الانتحارية بالقنابل على المدارس، والأسواق والأماكن العامة الأخرى، والتي تقوم بها ضد إسرائيل بعض العناصر الفلسطينية. وكل هذه الأعمال انتهاكات واضحة لاتفاقات مدريد وأوسلو. والمجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح لهذا التدمير الغاشم للأرواح والممتلكات بأن يستمر ولا ينبغي له أن يسمح بذلك.

وتعتقد نيجيريا أن أي حل عادل دائم لقضية فلسطين الشائكة يجب أن يكون الأساس لإقامة سلام مستدام في المنطقة. ويجب أيضا أن يكون وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وبالتالي، تشارك نيجيريا الآخرين في المطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وندعو أيضا إلى احترام حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ونيجيريا ملتزمة بالتوصل إلى تسوية سلمية لصراع الشرق الأوسط، ولذلك تدعو الأطراف إلى استئناف عملية السلام والتحرك قُدما نحو سلام دائم في المنطقة. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أنه ما من تقدم يحتمل تحقيقه قبل أن تعالج المسائل الجوهرية الأساسية لأزمة الشرق الأوسط. وتتضمن تلك المسائل احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى، والعنف، والإرهاب، والحالة الاقتصادية في فلسطين. وبالتالي، تدعو نيجيريا الجمعية العامة إلى معالجة الشواغل الأمنية لدولة إسرائيل وأيضا التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني.

وتشعر نيجيريا بقلق عميق لأن سكان الجولان السوري لا يزالون يعيشون تحت احتلال أجنبي. ولذلك، يعتبر وفد بلدي الوجود والتوسع المستمرين في المستوطنات في الجولان، والإحجام عن ضمان أمن الأطراف عقبة كأداء أمام السلام. ونحن ندعو الأطراف المعنية إلى اعتماد سياسات مرنة واستئناف مفاوضات السلام على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام الأمر الذي سيكفل، في رأينا، سلاما وأمنا طويلي الأجل في المنطقة.

وفي هذا الخصوص، تؤيد نيجيريا قراري الجمعية العامة ٣١/٥٦ و ٣٢/٥٦، المؤرخين ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن مسألتي القدس والجولان السوري، على التوالي. ونؤيد أيضا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٧٨ (١٩٨٠).

ويلاحظ وفد بلدي من تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أن السلام محافظ عليه في القطاع الإسرائيلي – السوري. ومع ذلك، لا تزال الحالة متوترة ولا نزال نشعر بالقلق بشأن أثر وجود ألغام أرضية على أفراد تلك القوة والمدنيين الأبرياء الذين يعيشون في المنطقة.

وفيما يتعلق بمسألة لبنان، يلاحظ وفد بلدي أنه بينما أُحرز بعض التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في أعقاب انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، فإن الحالة هناك لا تزال غير مستقرة. والتطورات المثيرة

للانزعاج على طول الخط الأزرق للانسحاب بين إسرائيل، ولبنان، بما في ذلك الهجمات بالمدافع الهاون والصواريخ من جنوب لبنان عبر الخط الأزرق، من شأنها أن تهدد السلم والأمن الإقليميين. ويتفق وفد بلدي مع الأمين العام على أنه ينبغي ألا ينتهك أي طرف الخط الأزرق.

ونحن نعتقد أن الحالة في الشرق الأوسط تدعو إلى التوصل إلى حل وسط من جانب كل الأطراف المعنية، على النحو الذي أعيد تأكيده وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣). وستواصل نيجيريا تأييد جهود الأمين العام الداعمة لوجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة، ونرحب أيضا بالاتفاق الموقّع بين سوريا وإسرائيل في هذا الشأن.

وتؤيد نيجيريا النداء الذي وجّهه الأمين العام من أجل إنشاء آلية (طرف ثالث) لقمع العنف وتعزيز التقدم بشأن مسألة الشرق الأوسط المتسمة بالتقلب. ونحن نؤيد أيضا فكرة عقد مؤتمر دولي، كما اقترح وزير خارجية الولايات المتحدة بعد الاجتماع الذي عقدته اللجنة الرباعية، التي تضم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والأمم المتحدة، في واشنطن – العاصمة يوم ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢. وسيواصل وفد بلدي تأييد كل المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى عودة الأطراف بسرعة إلى مفاوضات السلام. وتدعو نيجيريا اللجنة الرباعية، والشركاء الإقليميين وسائر الأطراف الراعية للعملية السلمية إلى ضمان استئناف العملية السلمية في الوقت المناسب، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ويؤكد وفد بلدي من جديد تأييدنا لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وبالمثل، نؤيد رؤية دولتين: دولة إسرائيل داخل حدود آمنة معترف بها وفلسطين مستقلة قابلة للبقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن، كما أكد قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وتثني نيجيريا على الخطاب الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن مسألة خارطة الطريق نحو إقامة دولة فلسطينية خلال ثلاث سنوات. ونحن ندعو الأطراف المعنية إلى الاستماع إلى النصح، والتخلي عن العنف، ومواصلة العملية السلمية.

ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد التزام نيجيريا بالهدف النهائي الخاص بالسلام عن طريق التفاوض بين إسرائيل ولبنان، من ناحية، وإسرائيل وسورية، من ناحية أخرى، استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ ومبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي تم تأييدها في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢؛ واجتماعات مدريد يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي الختام، تثني نيجيريا على منسق الأمم المتحدة الخاص للعملية السلمية في الشرق الأوسط، الذي هو أيضا الممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والممثل الشخصي للأمين العام لدى جنوب لبنان، بشأن تنسيق عمل الأمم المتحدة والمساعدة الدولية للشعب الفلسطيني ولبنان، على التوالي. ويثني وفد بلدي أيضا على الرجال والنساء الذين خدموا والذين لا يزالون يخدمون مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لشجاعتهم والتزامهم بقضية السلم والأمن الدوليين.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): منذ بداية الانتفاضة قُتل أكثر من ١ ٨٠٠ فلسطيني وأكثر من ٦٠٠ إسرائيلي في الشرق الأوسط. ويموت بشكل منتظم مدنيون أبرياء، من بينهم أطفال كثيرون، في الهجمات

الإرهابية والعمليات العسكرية. وقد قُتل مؤخرا جندي تابع للأمم المتحدة بعد إطلاق النار عليه. ولا يوجد بوادر على توقف العنف، ومع ذلك لا تجري القيادتان الإسرائيلية والفلسطينية أية اتصالات إلا نادرا، ناهيك عن التفاوض بشأن تسوية سلمية.

وثمة حاجة لمبادرات خارجية ملحّة ومنسقة. ومن ثم تساند النرويج عمل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة والاتحاد الروسي بشأن خارطة طريق طموحة من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٠٥. ومن شأن خارطة الطريق تلك، إذا اتبعت، وبمساندة آلية رصد قوية وفعالة أن تقود الشعبين الإسرائيلي والفلسطين الجريحين إلى سلام شامل ودائم يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات السابقة. وحتى يُكتب النجاح لخارطة الطريق، لا بد من التعاون الكامل من كلا الطرفين.

وفي حين أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، إلا أننا ندعو إسرائيل لوقف العمليات العسكرية الكثيفة في المناطق المزدحمة بالسكان، والتي تنتج عنها خسائر بين المدنيين. وندعو إسرائيل إلى وقف عمليات الإعدام من دون محاكمة وتخفيف حالات حظر التجول والإغلاقات وتسهيل استئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الفلسطينية. ونحث إسرائيل على وجه الخصوص على أن توقف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة. فهذه الأنشطة المستمرة تبدد ثقة الفلسطينيين وتقوض احتمالات إحراز تقدم في إطار خارطة طريق اللجنة الرباعية.

وفي نفس الوقت، ندعو السلطة الفلسطينية أن تتخذ موقفا لا لبس فيه ضد الإرهاب وأن تكافحه بقوة عن طريق تحقيق توافق في آراء المجتمع الفلسطيني ضد مثل هذا النشاط. ونقول لجميع الفصائل والجماعات الفلسطينية المنخرطة في الإرهاب إن أساليبهم لم تحقق شيئا سوى البؤس والأسى. فأعمالهم تدمر القاعدة المعنوية والاقتصادية لدولة المستقبل الفلسطينية. ويجب عليهم وقف قتل المدنيين الأبرياء والعمل على كسب ثقتهم والانخراط في عملية سياسية ديمقراطية.

إن للعنف نتائج خطيرة على الحالة الإنسانية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تدهورت إلى مستويات منذرة بالخطر. فالسلطة الفلسطينية مفلسة فعلا. والخدمات العامة قد انهارت جزئيا. والفقر ينتشر بسرعة. هذه التطورات تولِّد الرفض وتغذي الإرهاب. وهذا ليس في مصلحة إسرائيل. ومن ثم، ومن أجل أمن إسرائيل نفسها، ينبغي لها دفع الضرائب المحتجزة من ميزانية السلطة الفلسطينية.

وفي الظروف الحالية الصعبة جدا، تظل النرويج ملتزمة بدورها كرئيس للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين. وينبغي عقد اجتماع للمانحين تنظمه لجنة الاتصال المخصصة في أسرع فرصة ممكنة لمعالجة هذه القضايا الملحة. فالعمل في التوقيت المناسب من قِبل مجتمع المانحين مكمِّل لا غنى عنه لجهود اللجنة الرباعية الرامية لإعادة العملية السلمية إلى مسارها.

إن مصيريْ الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن الفصل بينهما. فأمن الإسرائيليين يعتمد على أمن الفلسطينيين، والعكس صحيح. ولا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال التنازلات المتبادلة. وقد يكون الطريق نحو السلام شاقا ومؤلما، لكن يجب على الطرفين كليهما الآن الانضمام إلى المجتمع الدولي في الاعتراف بأن أفضل وسيلة لإنهاء هذا الصراع المأساوي هو العمل بإصرار على تحقيق

هدف قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في إطار حدود آمنة ومعترف بها بحلول عام ٢٠٠٥.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تظل الحالة في الشرق الأوسط أحد البنود ذات الأولوية في جدول أعمال مجلس الأمن. ومن أسف أنه يجب علينا أن نلاحظ، فيما يتعلق بالتطورات المضطربة في المنطقة، أن السنة الماضية قد اتسمت بأزمة غير مسبوقة في العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فالجهود المبذولة لم تتمكن بعد من كسر دائرة العنف المفرغة، فهناك أعمال إرهابية مع إجراءات عقابية عنيفة، ضحاياها مدنيون في كل من الجانبين. ونتيجة لذلك، يتنامى عدم الثقة واليأس المتبادل كما تتضاءل احتمالات استئناف الحوار من أجل السلام. ورغم المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والبلدان المتبرعة، اتخذت الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية أبعادا مفجعة.

وفي مواجهة هذا الوضع، يدعو الاتحاد الروسي كلا الطرفين إلى ألاّ يستسلما لاستفزاز المتطرفين أو أن يسمحا بتفاقم المواجهة العنيفة. فهي تحصد المزيد من الأرواح، وتطيل أمد الأزمات وتضر بمصالح الشعب الفلسطيني إضرارا لا يمكن إصلاحه وتطيح باحتمالات تحقيق تطلعاتهم الوطنية. إن روسيا، التي تواجه مظاهر حرب إرهابية مستمرة تُشن ضدها، تدين بحزم أنشطة كل أولئك الذين اختاروا الإرهاب وسيلة لتحقيق الأهداف التي تخصهم.

ونرحب بالخطوات التي يتخذها قادة السلطة الوطنية الفلسطينية بغية التعرف على منظِّمي الأعمال الإرهابية وبغية قمع أنشطتهم. ونعتقد، رغم الصعوبات، أنه ينبغي للسلطات الفلسطينية أن تواصل بحزم مكافحة البنية الأساسية الإرهابية.

غير أنه لا يمكن تحقيق نتائج ملموسة إلا إذا مارست القيادة الإسرائيلية ضبط النفس وأوقفت مهاجمة المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين وإعادة احتلال الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. ومن الضروري رفع الحصار الاقتصادي للأراضي، والإفراج عن العوائد المالية التي تحق للفلسطينيين، وتمكين المنظمات الإنسانية الدولية من الوصول بدون عائق لجميع المناطق الفلسطينية. ومن غير المقبول إطلاقا تدمير ممتلكات المنظمات التي تساعد الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، نشاطر الأمين العام قلقه إزاء أنشطة القوات الإسرائيلية التي قامت في ٢ كانون الأول/ديسمبر، بتدمير مستودع لبرنامج الأغذية العالمي في غزة. وما لم تف إسرائيل بالتزاماتها، لا يمكن لنا أن نأمل في تحقيق إصلاحات فلسطينية ناجحة. وبطبيعة الحال، يجب أن يكون هناك وقف فوري للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

ولا بد لقادة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية من تحمُّل مسؤولياتهم السياسية السامية وأن يفعلوا أقصى ما في وسعهم لاستئناف عملية التفاوض من أجل تحقيق حلول مقبولة للطرفين على أساس خارطة الطريق التي وضعها الوسطاء الدوليون في اللجنة الرباعية.

ويؤكد الوفد الروسي حق الفلسطينيين الشرعي في إقامة دولتهم المستقلة وحق إسرائيل في وجود آمن وسلمي داخل حدود معترف بها دوليا، وفقا لنص قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى التعاون تعاونا وثيقا مع الوسطاء الدوليين والجهات الفاعلة الأخرى من أجل تحقيق تسوية سلمية على أساس مفهوم إقامة دولتين. وتتفق مبادرة السلام العربية التي أُتخذت في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بيروت مع تلك الجهود. ويؤكد الاتحاد الروسي من جديد أنه لا يمكن تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط إلا من خلال المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتحقيقا لهذا السلام، يجب أن يحل الإسرائيليون والفلسطينيون المشاكل الرئيسية خلال عملية التفاوض. بيد أن السلام الحقيقي في الشرق الأوسط مستحيل ما لم تنشأ علاقات طبيعية بين إسرائيل وسورية ولبنان. وإن روسيا، بوصفها مشاركا في رعاية العملية السلمية ومشاركا نشطا في اللجنة الرباعية للميسِّرين الدوليين، ستواصل بذل جهودها الدؤوبة في هذا المجال سعيا لتخطي الأزمة وتحقيقا لتسوية شاملة لمسألة الشرق الأوسط.

السيد مانيس (السودان): نود أن نتقدم، في فاتحة هذا البيان، بالشكر للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المقدم حول الحالة في الشرق الأوسط. كما يسعدني أن أراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة.

ويولي وفدي أهمية قصوى لتطورات وتداعيات عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك لما لها من آثار واضحة على مسألتي السلم والأمن الدوليين. وإن التطورات المأساوية في المنطقة التي أدت إليها انتهاكات الجيش الإسرائيلي واتساع دائرة العنف وممارسة الغطرسة والاستهزاء بمبادئ الشرعية الدولية وحقوق الإنسان الأساسية، كلها أعمال تنذر بمزيد من التعقيد والتوتر في منطقة الشرق الأوسط.

إن الممارسات التي تقوم بها حكومة الاحتلال الإسرائيلي والسياسات التي تنتهجها من قتل وتدمير وإغلاق وهدم للمنازل والبنى التحتية وممارسة إرهاب الدولة تجاه الشعب الفلسطيني الأعزل ومنع وصول المعونات الضرورية، كل ذلك أسهم في زيادة التوترات الأمنية وولّد الشعور بالمرارة، وشحذ الشعب الفلسطيني لتصعيد المقاومة الشرعية بأشكالها كافة لاستعادة الحقوق المسلوبة. فالعنف، كما يعلم الجميع، لا يولِّد إلا العنف المضاد.

وما زالت القوات الإسرائيلية تحتل الأراضي العربية في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، وما زالت القوة المحتلة تقتطع الأراضي من المواطنين العرب السوريين وتحرمهم من ممارسة أنشطتهم الزراعية بمنع حفر الآبار الارتوازية وبناء خزانات المياه، وتستخدم قوات الاحتلال في ذلك مختلف أنواع الترهيب والترغيب والتعذيب ضاربة عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن هذه الجمعية الموقرة وعن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنتهكة ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واتفاقيتي لاهاي لعام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ واتفاقية لاهاي الثانية لعام ١٩٥٤، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها، ولا بد من إلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية، وذلك تنفيذا لمبدأ الأرض مقابل السلام، وعملا بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وفي مقدمتها القرارات ١٨١ و ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧، إذ إن استمرار احتلال الجولان السوري يشكِّل حجر عثرة أمام تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. كما أنه لا بد من مطالبة إسرائيل بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين والمعتقلين اللبنانيين والسوريين في السجون الإسرائيلية.

إن أهم واجبات هذه المنظمة، في ظل تطور الترسانة العسكرية التي تستخدمها إسرائيل في ارتكاب جرائمها في المنطقة، تتمثل في نزع السلاح النووي الذي تمتلكه إسرائيل بوصفها القوة النووية الوحيدة في المنطقة، إن نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط من شأنه أن يساهم في التوازن العسكري المطلوب الذي يسهم بدوره في تحقيق الاستقرار.

السيد الجميع (المملكة العربية السعودية): منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، ومنطقة الشرق الأوسط تشهد سلسلة من الحروب والدمار نتيجة نهج إسرائيلي قائم على الاحتلال والاستيطان وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم وأوطانهم.

ولقد بذلت الأمم المتحدة جهودا من أجل إيجاد حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي وأصدرت مئات القرارات التي رفضت إسرائيل تنفيذها متحدية بذلك إرادة المجتمع الدولي، وواصلت احتلال الأراضي الفلسطينية والجولان السوري وأجزاء من الأراضي اللبنانية.

ومن دون الدخول في التفاصيل أو في وصف للاعتداءات والانتهاكات اليومية الإسرائيلية، فالعالم يرى ويسمع ويقرأ ويشهد كل يوم على جرم إسرائيلي جديد في المنطقة، والمخرج من هذا المأزق يكمن في تنفيذ إسرائيل قرارات الشرعية الدولية.

إن السلام العادل والشامل في منطقتنا لا يمكن أن يتحقق إلا بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الوقت الذي انضمت فيه دول المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ما زالت إسرائيل ترفض الانضمام إلى تلك المعاهدة وتبقي برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية، الأمر الذي يشكِّل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة. وحكومة المملكة العربية السعودية تدعو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى بذل جهود حثيثة وجادة لجعل منطقتنا خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتشعر بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة. وترفض حكومة المملكة العربية السعودية الازدواجية في استثناء إسرائيل من جدول نزع السلاح النووي بما يشجع على سباق التسلح في المنطقة.

لقد التزم المجتمع الدولي باحترام وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. وإن من واجب جميع الدول الأعضاء في منطقتنا الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. وحرصا على هذا الالتزام، رحبت حكومة المملكة بعودة المفتشين الدوليين إلى العراق. وتدعو في نفس الوقت الحكومة العراقية إلى العمل على تلبية متطلبات قرارات مجلس الأمن الصادرة لتجنيب العراق والمنطقة ويلات الحرب.

السيد الحسين (الأردن): هذا هو العام الثاني على التوالي الذي يمضي والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة تزداد سوءا وتتدهور أكثر فأكثر في ظل استمرار إسرائيل في ممارسة سياساتها الأمنية في مواجهة كل من القيادة والشعب الفلسطيني. لقد تسببت الممارسات الإسرائيلية غير القانونية بكافة أشكالها، بما فيها فرض حظر التجول على مدار الساعة في المدن الفلسطينية، والإغلاق، وفرض القيود على حرية الحركة، في خلق حالة بدأت على شكل أزمة اقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتفاقمت إلى أن أصبحت اليوم أزمة إنسانية مقلقة.

إن السياسات الإسرائيلية المبنية على أساس الاغتيالات، والقتل والاعتقال التعسفي، واستهداف المدنيين الفلسطينيين، وهدم المنازل وتجريف الأراضي، والانتهاك الصريح لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في وقت الحرب، واستمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المتمثل في بناء المزيد من المستعمرات على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، تزيد من تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن معاناة الشعب الفلسطيني. إن هذه السياسات المدانة دوليا أثبتت عدم جدواها، وبات واضحا أنها ليست السبيل للخروج من الأزمة ولن تؤدي إلى

وقف العنف، كما أنها لا توفر السند المرجو للجهود الدولية الرامية لاستئناف العملية السياسية والعودة إلى مسار السلام. لذا فإننا ندعو إسرائيل إلى أن تبادر لإنهاء احتلالها للمدن الفلسطينية دون تأخير، وأن تقوم بالانسحاب من كافة المدن الفلسطينية التي أعادت احتلالها في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ استنادا لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، وأن تنهي الإغلاق والحصار المفروض على هذه المدن.

كما ندعو إسرائيل العدول عن سياساتها الأمنية البحتة وأن تتبنى سياسات إيجابية تهدف لإعادة بناء الثقة بين الجانبين، وأن تبدأ بدفع ما تبقى من المستحقات المترتبة للسلطة الفلسطينية من واردات الضرائب التي بلغت أكثر من ٧٠٠ مليون دولار وذلك في محاولة للتخفيف من شدة وطأة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية وتمكينها من توفير كافة الخدمات للمجتمع الفلسطيني، وندعو إسرائيل إلى التعاون في تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني وتوفير حرية الحركة والمرور للعاملين في الهيئات الإنسانية الدولية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن العنف الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بات مصدرا رئيسيا للإحباط واليأس الذي يعاني منه أبناء الشعب الفلسطيني، ويساهم بشكل مباشر في تقوية دور الجماعات المتطرفة من الجانبين التي تسعى إلى تدمير ما تبقى من عملية السلام. فالسبب الرئيسي للعنف هو استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية لأكثر من خمسة وثلاثين عاما واستمرارها في نشاطها الاستيطاني طوال هذه الفترة. وبهذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا موقف حكومة بلادي الذي يدين قتل المدنيين الأبرياء سواء كانوا فلسطينيين قُتلوا على أيدي قوات الاحتلال، أو مواطنين إسرائيليين قُتلوا خلال عمليات انتحارية ارتُكبت في إسرائيل.

إن السبيل الوحيد لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي هو من خلال إعادة استئناف العملية السياسية على أساس مرجعيات مؤتمر مدريد للسلام القائمة على ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، والتي تشمل كافة الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية تطبيقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أؤكد على ضرورة التزام كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقرارات مجلس الأمن دون تمييز، فهذه القرارات مُلزمة للجميع، والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن ''يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق''. فالمادة ٢٥ لا تميِّز بين قرارات مجلس الأمن تحت الفصل السادس أو الفصل السابع من الميثاق.

يجب استئناف عملية السلام على أساس خارطة طريق واضحة تبين التزامات الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبجدول زمني محدد، تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ خلال ثلاث سنوات وبما يتوافق مع تصور الرئيس الأمريكي جورج بوش بإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

نأمل أن يتم الإعلان عن خارطة الطريق حصيلة جهود اللجنة الرباعية الدولية خلال الموعد المقترح لذلك خلال الشهر الحالي وتبنيها من قبل جميع الأطراف المعنية ووضعها موضع التنفيذ. ويجب أن تكون خارطة الطريق شاملة لكافة مسارات الصراع العربي – الإسرائيلي، وأن تتضمن آلية للمراقبة والتقييم تبدأ منذ المرحلة الأولى من

تطبيقها، كما يجب أن يتم التعامل معها كحزمة واحدة غير قابلة للتجزئة من حيث قبول أو رفض عناصرها.

إننا ندعو إسرائيل إلى أن تتعامل بجدية وبإيجابية مع الجهود الدولية الرامية للخروج بخارطة الطريق، وهذا يستدعي قبول حكومة إسرائيل صراحة لها ومشاركتها بفعالية في تنفيذ كافة عناصرها ضمن الجدول الزمني المقترح لكل مرحلة من مراحل التنفيذ.

وفي هذا السياق، أرجو أن أؤكد على الالتزام العربي الصادق والجاد بالسلام العادل والدائم والشامل والمتمثل في مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت. فقد جاءت المبادرة واضحة ومتوازنة لا تترك مجالا للشك، وأتت مبنية على أساس إبرام جميع الدول العربية لاتفاقية سلام مع دولة إسرائيل مقابل انسحابها الكامل والمسبق من الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أن هذه المبادرة جاءت متفقة مع التصور والالتزام اللذين عبّر عنهما فخامة الرئيس جورج بوش حيال شكل وهدف الحل النهائي على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لإطلاعكم على موقف حكومة بلادي من قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يستضيفهم الأردن، وهم حوالي مليون وسبعمائة ألف لاجئ مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فقد تحمّل الأردن على مدار أكثر من خمسين عاما أعباء استضافة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين المالية والاقتصادية التي استنزفت موارده التنموية والبيئية إلى حد كبير، فاق ما تحملته أية دولة أخرى، سواء من الدول المضيفة أو المانحة.

ولقد قامت الحكومة الأردنية بإنفاق حوالي ٤٠٣ ملايين دولار عام ٢٠٠٢ على خدمات التعليم والصحة والبنية التحتية والرعاية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، وتعمل حاليا من أجل تحسين الأوضاع المعيشية في ثلاثة عشر مخيّما للاجئين الفلسطينيين في كافة أنحاء المملكة، وتعمل كذلك على تغطية الأعباء الإضافية الناجمة عن أي تراجع يطرأ على خدمات الأونروا بسبب العجز في ميزانيتها. لذا أرجو التأكيد على أهمية استمرار عمل الوكالة إلى حين التوصل إلى حل نهائي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتنفيذ كافة جوانبه بشكل كامل، كما أود الإعراب عن تقدير حكومة بلادي لما تقدمه الدول المانحة من دعم مالي مستمر للأونروا.

إن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر يعرقل الجهود الدولية الرامية إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح ويقوِّض الجهود الرامية إلى إحراز تقدم على صعيد التعاون بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبناء الثقة، كما أن السياسات الاستيطانية الإسرائيلية النشطة تمثِّل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وتتناقض مع مبدأ الأرض مقابل السلام. لذا ندعو إسرائيل إلى تجميد نشاطها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ووضع حد للممارسات التصعيدية والعدوانية التي يلجأ إليها المستوطنون ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

أما القدس الشرقية فهي أرض عربية محتلة عام ١٩٦٧، وهي خاضعة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار رقم ٤٧٨ (١٩٨٠)، التي ترفض جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الطابع الديموغرافي والوضع القانوني للمدينة. لذا نود التأكيد مجددا على ضرورة

التزام إسرائيل وأية هيئة، سواء حكومية أو غير حكومية، بشكل كامل بهذه القرارات. فالقدس ذات مكانة روحية ودينية لأتباع الديانات السماوية الثلاث، ويجب أن تبقى دوما مدينة مفتوحة للجميع ورمزا للسلام في الشرق الأوسط.

نجد أنفسنا في الأردن في وسط حلقة التصعيد والعنف والتراجع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، سواء نتيجة الأزمة التي نشهدها على حدودنا الغربية مع كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، أو على حدودنا الشرقية مع العراق نتيجة للحصار المفروض على الشعب العراقي الشقيق. هذه الظروف الصعبة تهدد استقرار المنطقة بأكملها على الصعيدين الأمني والاقتصادي.

وإننا نتطلع إلى اليوم الذي تعيش فيه شعوب المنطقة في سلام وأمان واستقرار بعيدا عن القتل والعنف، بعيدا عن الاحتلال، بعيدا عن الفقر واليأس والإحباط.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في العام الماضي استمر تدهور الحالة في الشرق الأوسط بشكل ظاهر. ونتيجة لدورة العنف والانتقام والثأر المتصاعد التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قُتل ٢ ٠٠٠ فلسطيني تقريبا وأكثر من ٦٠٠ إسرائيلي، وجُرح آلاف آخرون من كلا الجانبين.

ونتيجة للأعمال الإرهابية، وعمليات قتل المدنيين الأبرياء، وإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية، وأنشطة الاستيطان، وعمليات القتل بدون محاكمات، والمعاملة المذلة للمدنيين، وعمليات الإغلاق وحظر التجول، وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والمنازل، وصل السخط والتوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى مستويات تنذر بالخطر.

ويبدو أن طرفي هذا الصراع المعنيين بشكل مباشر لا يدركان أنه لا يوجد ولن يوجد أبدا حل عسكري لهذا الصراع، ناهيك عن حل يفرضه الإرهاب. ونحن نأسف لأنه بالرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة لا تزال حلقة المواجهة المفرغة التي لا تؤدي إلى أي غاية مستمرة بلا هوادة، وبلا نهاية.

لقد صدر مؤخرا تقريران من منظمتين هامتين غير حكوميتين لحقوق الإنسان يتضمنان نتائج واستنتاجات مثيرة للقلق. ففي أحد التقريرين تصف منظمة العفو الدولية بعض أعمال القوات الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين وفي مدينة نابلس ضمن إطار عملية الدرع الواقي وتخلص إلى القول بأنه ينطبق عليها تعريف جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومن ناحية أخرى، تؤكد منظمة رصد حقوق الإنسان أن التفجيرات الانتحارية التي تنفِّذها المنظمات الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين هي أيضا جرائم حرب وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية.

وبموجب القانون الدولي، تقع على عاتق إسرائيل والسلطة الفلسطينية التزامات واضحة في المجالات الأمنية والإنسانية ومجالات حقوق الإنسان. ويثبت التقريران المذكوران آنفا والوثائق ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بوضوح أن كلا الجانبين قد انتهكا هذه الالتزامات.

وينبغي أن تتقيد إسرائيل بأحكام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على الحماية من العمليات المتعمدة للقتل، والتعذيب، والمعاملة المذلة أو المهينة، والإبعاد، وأعمال العقاب الجماعي أو الانتقام، ومصادرة الممتلكات أو تدميرها. وينبغي وقف كل الانتهاكات لهذه الأحكام على الفور.

تؤمن الأرجنتين بأن لإسرائيل الحق في أن تعيش بأمان وأن تحمي نفسها وأن تقدم مرتكبي الهجمات الإرهابية للعدالة. بيد أنها ينبغي أن تسعى لتحقيق هذه الحقوق على نحو يتمشى مع القانون. وكما قال الأمين العام، إن الدفاع

عن النفس ليس تفويضاً مفتوحاً، والتصدي للإرهاب لا يعفي إسرائيل بأي طريقة كانت من التزاماتها.

ويجب على إسرائيل أيضا أن تتخذ إجراءات فورية لتخفيف الحالة الإنسانية الكئيبة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من خلال تنفيذ توصيات تقرير بيرتيني.

السلطة الفلسطينية ملزمة، من جانبها، بالامتناع عن شن هجمات ضد المدنيين الإسرائيليين وتقع على عاتقها مسؤولية حماية هؤلاء المدنيين من الهجمات الإرهابية بالقنابل التي تنطلق من مناطق خاضعة لسيطرتها الأمنية. فقد ثبت أن الإرهاب لا يهزم إسرائيل. بل إنه زاد من تصميم الحكومة الإسرائيلية على استئصاله.

وتكرر جمهورية الأرجنتين شجبها الشديد للهجمات الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء. ونحن نشارك الآخرين في شجب الهجمات الأخيرة التي نفِّذت في كينيا وفي مدينة بيت شعان الإسرائيلية. وقد عانى بلدي أيضا من آفة الإرهاب. ففي التسعينيات، وقع هجومان بالقنابل في بلدي، أحدهما ضد السفارة الإسرائيلية والآخر ضد المركز اليهودي التابع لتعاضدية يهود الأرجنتين، وهو جمعية خيرية يهودية، قُتل أو جُرح فيهما أكثر من ١٠٠ شخص. إضافة إلى ذلك، قُتل مواطنون أرجنتينيون يعيشون في إسرائيل في عمليتي تفجير قنابل وقعتا في ذلك البلد هذا العام. ونود أن نعرب عن تعازينا القلبية لأسر ضحايا هذه الهجمات ونطالب بقوة بوقفها.

وتأسف الأرجنتين لوفاة السيد إيان هوك، موظف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويمكن إضافة هذا الحادث المؤسف إلى قائمة حوادث أخرى من هذا القبيل وقعت في الأراضي المحتلة في السنة الماضية أثّرت على العاملين بالأمم المتحدة.

وبموجب القانون الإنساني الدولي يوجد التزام بضمان أمن وحماية جميع العاملين في الميدان الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها. ولا يوجد ما يبرر انتهاك هذه القواعد الأساسية. ومن خلال مبادرات عديدة، أعربت الأرجنتين مرارا وتكرارا عن قلقها تجاه أمن الموظفين. وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٠، عقد بلدي، عندما كان يترأس مجلس الأمن، مناقشة مفتوحة برئاسة وزير خارجية الأرجنتين، اختتمت باعتماد بيان رئاسي في ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

وتبين الأحداث المأساوية، التي أشرت إليها من فوري، الحاجة الملحة لاستئناف الأطراف عملية تؤدي إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. وتؤيد الأرجنتين بقوة مبادرات اللجنة الرباعية الهادفة لتحقيق هذه الغاية وتوافق على أنه ينبغي إحراز تقدم متزامن على المسارات السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية. فإحراز تقدم في جانب واحد فقط دون معالجة الجوانب الأخرى لن يسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة ومن شأنه أن يضعف فرص تهيئة مناخ للثقة المتبادلة.

وفي ذلك السياق، يرى بلدي أن خارطة الطريق، التي أعدتها اللجنة الرباعية، يمكن أن توفر الأساس اللازم لاستئناف عملية السلام التي تؤدي إلى تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في الحصول على استقلاله الحقيقي والحفاظ على كرامة الفلسطينيين الشخصية، بما في ذلك قيام دولة مستقلة وديمقراطية، وتحقيق الحقوق المشروعة لإسرائيل المتمثلة في الاعتراف والأمن. وندعو حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية للعمل بفاعلية مع اللجنة الرباعية لتنفيذ تلك الخطة.

الخيار الوحيد في الشرق الأوسط هو السلام – تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط، تستند إلى

قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومرجعية مدريد، لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات الأخرى القائمة بين الطرفين. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تحقيق تقدم على جميع مسارات عملية السلام ليتسنى بلوغ الأمل في تحقيق سلام لا بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فحسب، بل أيضا بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

في جنوب لبنان، ينبغي أن يسترشد سلوك الأطراف بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي ممارسة أقصى درجات التحفظ وضبط النفس مع احترام الخط الأزرق الذي حددته الأمم المتحدة والامتناع عن القيام بأعمال استفزازية يمكن أن تزيد من حدة التوتر على طول الخط الأزرق، أو التغاضي عنها،. ووفقا لطلب مجلس الأمن، ينبغي أن تواصل الحكومة اللبنانية تعزيز سلطتها في الجزء الجنوبي من البلاد، وينبغي أن تحترم إسرائيل وحدة أراضي لبنان.

بالنسبة لمرتفعات الجولان، يود بلدي أن يكرر مرة أخرى القول إن اكتساب الأراضي بالقوة غير مقبول. وقد حدد القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الطريق الذي ينبغي أن يسلكه الطرفان: انسحاب القوات الإسرائيلية من هضبة الجولان السورية، التي احتلت في عام ١٩٦٧، واحترام سيادة ووحدة أراضي جميع دول المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في أن تعيش بسلام ضمن حدود آمنة وغير مهددة، والاعتراف بهذه العناصر. ونحن نناشد إسرائيل والجمهورية العربية السورية أن تتفاوضا بحسن نية على أساس القرارين السالفي الذكر ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وتناشد الأرجنتين الأطراف أن تتخلى، بمساعدة اللجنة الرباعية وبلدان أخرى من المجتمع الدولي، عن منطق المجابهة وأن تسير على طريق المصالحة والتنازلات المتبادلة بغية تحقيق الأمل الذي اشتد التطلع إليه المتمثل في أن تعيش جميع الشعوب في الشرق الأوسط جنباً إلى جنب بوئام وسلام.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): المناقشة السنوية للحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية مناسبة تذكرنا بالمسؤولية التاريخية للأمم المتحدة فيما يتعلق بهاتين القضيتين، اللتين كان لهما على مدى السنين هذا التاريخ المؤلم. وكان العام الماضي عاماً حافلاً على وجه الخصوص بالعنف والمآسي. فنمط الهجوم والانتقام في حلقة مستمرة من الأعمال الانتقامية أصبح يتكرر بتواتر كبير وأصبح مألوفا في الآونة الأخيرة إلى حد أن ثمة خطرا يتمثل في قبول الصراع العنيف على أنه القاعدة وأنه سمة للحالة في الشرق الأوسط لا يمكن تجنبها. والمقلق هنا هو موقف التباعد والتقاعس الذي يتخذه المجتمع العالمي، والذي يسيء إلى صورة الأمم المتحدة فيما يتعلق بوفائها بمسؤولياتها تجاه قضية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لسلام العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كبوتسرا (توغو).

والانهيار الذي تشهده عملية السلام حاليا، وعودة ظهور مواقف وسياسات المجابهة يشكلان فصلا من مشاهد مأساة إنسانية مستمرة يتواصل فيها سفك الدماء والدمار. ومناخ الريبة والعداء المتبادل يولِّد المزيد والمزيد من العنف الذي يكلِّف ثمنا باهظا من أرواح المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. وأكثر ما يثير الأسى هو الحالة الإنسانية المتردية في المنطقة: عمليات إطلاق النار والأعمال العسكرية المفرطة التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلية، وتدمير المنازل والممتلكات، والحرمان الاقتصادي والبؤس والإفقار، وكلها جزء من هذا النمط المتواصل من التدهور. وتلك الظروف المحزنة ما هي إلا نتيجة للسياسات المتشددة التي تركِّز على الحلول العسكرية التي لا تساعد إلا في التحريض على إذكاء الصراع. وهذا التحول نحو المواجهة

يثير شعورا بالإحباط إزاء آفاق الحوار والمفاوضات، وقد أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يثابر المجتمع الدولي في جهوده لإحياء عملية السلام.

إن جامايكا لا تدعي لنفسها خبرة خاصة في حل المشاكل المعقدة في حالة الشرق الأوسط، ولا حتى بمقدورنا أن نمارس أي نفوذ يعتد به على الأطراف. وكل ما نريده هو التضامن مع الأصوات المعتدلة الداعية إلى السلام، قلقا منا على ضحايا هذه المأساة الإنسانية المستمرة، ولإحساسنا بالواجب كدولة عضو في هيئة الأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية جماعية، عليها أن تفي بها. ونحن لا نستهين بأي حال بصعوبة المشاكل أو تعقدها، ولكن جامايكا ما زالت على اعتقادها بأن السلام ممكن وضروري، وأنه يتطلب المثابرة والجهود النشطة المتواصلة. ومن الواضح لنا أنه بينما تتحمل الأطراف المسؤولية عن إحلال السلام، فليس من الواقعي أن نترك للأطراف وحدها أن تأخذ بزمام المبادرة. فهي لا تستطيع ذلك بمفردها. والأمر يتطلب تدخل المجتمع الدولي ووساطته حتى يمارس نفوذه على الأطراف، ويوفر لها الإطار الصحيح والآليات الملائمة لمفاوضات السلام.

وما نحتاجه الآن هو إحساس أكبر بالاستعجال وجهود أكثر نشاطا من جانب كل رعاة السلام، ونحتاج على وجه الخصوص إلى دور أكثر فعالية من جانب الأمم المتحدة نفسها. وينبغي أن يبذل مجلس الأمن المزيد من الجهود. وفي مواجهة خطورة الحالة وتدهورها المستمر، تقوم الحاجة إلى موالاة دراسة هذه المسألة على نحو أنشط، وإحساس أكبر بالاستعجال في طرح المبادرات الدبلوماسية. والأمم المتحدة يخصها دور مركزي عليها أن تؤديه، ومجلس الأمن – الهيئة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين – يتحمل تلك المسؤولية الخاصة بموجب الميثاق. ونريد أن نرى الوفاء بتلك المسؤولية متجسدا في تنفيذ مبادئ القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، من خلال رعاية مؤتمر للسلام يلزم السعي وراء عقده بنشاط.

لقد وقع الكثير من الأحداث، وضاع الكثير من الوقت، ولكن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتخلى عما بدأه. فقبل عقد من الزمان، في مؤتمر مدريد، بدأت عملية السلام بقبول مبدأ الأرض مقابل السلام الذي تجسد بعد ذلك في اتفاقات أوسلو اللاحقة. وشاركت جامايكا المجتمع الدولي تفاؤله بأننا شرعنا في عملية ستؤدي إلى تسوية نهائية. ولكن تلك العملية توقفت، للأسف، بفعل التغيرات السياسية التي توالت فصولها في الشرق الأوسط، وضاع بعض الزخم.

ومع ذلك، نرى أنه لا ينبغي التخلي عن العملية التي بدأت فعلا، والتي في رأينا لا تزال تشكل الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه السلام. وهناك عدد من المبادرات والاقتراحات المتاحة التي تتضمن المبادئ التوجيهية الأساسية التي يمكن الاستناد إليها في التفاوض على السلام. فاتفاقات أوسلو، ومبادئ خطة تينت لوقف إطلاق النار، وتوصيات تقرير ميتشل، وخطة المملكة العربية السعودية للسلام التي اعتمدتها جامعة الدول العربية، كلها توفر المبادئ والأساس الجوهري للتوصل إلى تسوية تفاوضية للمشاكل. وما نحتاجه الآن هو مبادرة سياسية من جانب المجتمع الدولي لتحريك العملية إلى الأمام وحمل الأطراف على التفاوض بدون شروط مسبقة.

ولا تزال جامايكا تؤمن بأن تسوية قضية فلسطين مسألة بالغة الأهمية. ومن المعترف به الآن على نطاق واسع أن حق الفلسطينيين في العيش بكرامة في دولة مستقلة بفلسطين، يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من أية تسوية. إن السلام يجب أن يصاحبه العدل، والعدل يقتضي منح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، والحق في وضع نهاية لمأساة الإذلال والحرمان التي تلازمهم.

ثانيا، حان الوقت لإنهاء الاحتلال ووضع حد للإنشاء غير القانوني للمستوطنات في الأراضي المحتلة. فاحتلال إسرائيل الذي طال أمده لتلك الأراضي تسبب في تكثيف الإحساس بالغبن، وأثار شعورا بالغضب والمرارة والإحباط واليأس. وإذا لم يجد الشعب الفلسطيني أمامه أي أمل، وإذا ظل قادته المنتخبون يتعرضون للمهانة والإذلال، فلا يمكن أن تكون هناك أية فرصة حقيقية للسلام الدائم.

وأخيرا، ينبغي الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في الوجود في كنف السلام والأمن داخل حدود معترف بها. وهذا يتضمن قبول حق دولة إسرائيل في الأمن بوصفها دولة من دول المنطقة، وفي سلامة مواطنيها. وغني عن القول، بطبيعة الحال، إن إسرائيل بدورها عليها أن تحترم سيادة جيرانها وسلامتهم الإقليمية، وفقا لمبادئ القانون الدولي. والسبيل الوحيد لبلوغ تلك الأهداف يكمن في المفاوضات السلمية. فلا يمكن للعنف أن يقيم العدل للفلسطينيين، ولا يمكن لإسرائيل أن تحقق أمنها عن طريق السيطرة العسكرية وإخضاع الشعب الفلسطيني. فتلك هي الدروس المستفادة من عقود الصراع الماضية.

وبالتالي، فإن جامايكا تدعو إلى استئناف مفاوضات السلام. إن الحل لا يكمن في الحرب والقوة العسكرية. ونحن ندين العنف بجميع أشكاله ضد المدنيين، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين. وينبغي نبذ التفجيرات الانتحارية. وبالمثل، ينبغي نبذ كل محاولات فرض حل عسكري عن طريق إخضاع الشعب الفلسطيني وقمعه بالقوة العسكرية. والطريق الوحيد إلى الأمام يمر عبر الحل التوفيقي والتراضي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على أساس عملية السلام التي بدأت في مدريد. وإلى حين بلوغ ذلك الهدف يلزم أن يتحلى الطرفان بضبط النفس وأن يحجما عن ارتكاب مزيد من أعمال العنف.

وفي هذا السياق، من المهم أن تتم كل العمليات في الأرض المحتلة في إطار الشرعية الدولية، وخصوصا تلك المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وينبغي ممارسة كل نفوذ ممكن لتفادي الجنوح صوب المواقف المتطرفة التي تحرِّض على المواجهة والصراع المسلح. وما نحتاجه الآن هو دعم الاعتدال، وتخفيف حدة التوتر، وتشجيع الحلول التوفيقية والتراضي المتبادل، سواء من جانب إسرائيل أو الفلسطينيين. إن التعايش هو الحل الوحيد. فهذا هو الدرس الذي تعلمناه من التاريخ.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة بندي الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية هذا العام وسط مؤشرات إقليمية وعالمية بالغة الدقة والدلالة، خاصة وأن المنطقة تعيش تصعيدا مريعا للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وبنيته التحتية.

منذ أحد عشر عاما وعملية السلام التي انطلقت من مدريد تفقد، عاما بعد عام، بل شهرا بعد شهر ويوما بعد يوم، زخمها ودافعها، إذ من الواضح لجميع المعنيين بالسلام، داخل منطقتنا وخارجها، أن استمرار إسرائيل باحتلالها للأراضي العربية، المغلف تارة بذريعة حاجتها للأمن، وتارة أخرى بادعاءات مختلفة باطلة، يشكل العقبة الرئيسية في طريق السلام. فلقد توقفت عملية السلام على جميع مساراتها، ولا سيما في السنوات الأخيرة إثر وصول حكومات متطرفة إلى الحكم في إسرائيل. وأجهزت إسرائيل نظريا وعمليا على كل ما تم التوصل إليه، وذلك نتيجة لتشبثها باحتلالها للأراضي العربية ورفضها للشرعية الدولية ولتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ولمبدأ الأرض مقابل السلام. إن التفاوض الجاد الذي مارسته سورية طيلة تلك السنوات كشف عن نوايا إسرائيل بأنها غير جادة في تحقيق السلام العادل والشامل وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وكذلك يبقى الحق الأزلي لسورية استعادة كامل جولانها المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ دون مساومة، الأمر الذي أكدته قرارات الأمم المتحدة.

رافق احتلال إسرائيل للجولان إقدامها على سن تشريعات واتخاذ تدابير واستخدام مختلف الأساليب لسلخ الأرض وتسخير كافة إمكاناتها لبناء المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة وجلب المستوطنين إليها من شتى أنحاء العالم ليستبدلوا المواطنين العرب، منتهكة بذلك كل الصكوك والقرارات الدولية. فقد دمرت إسرائيل المراكز العمرانية واستولت على مصادر المياه ودمرت الزراعة والثروة الحيوانية العائدة للمواطنين العرب السوريين في الجولان، كما تسببت في تدهور البيئة نتيجة لاقتلاع الأشجار ورمي المخلفات الكيميائية في أراضي الجولان السوري المحتل.

إن من أهم آثار الاحتلال هي مسألة النازحين البالغ عددهم ما يقارب نصف مليون نازح سوري من الجولان المحتل ممن طردتهم إسرائيل في عام ١٩٦٧ والذين ما زالوا بانتظار العودة إلى أراضيهم وبيوتهم. وفي مقابل ذلك، يزداد عدد المستوطنين الإسرائيليين في الجولان. وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتوسيع وزيادة عدد المستعمرات التي بلغت حوالي ٤٠ مستعمرة في انتهاك فاضح لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). وهذا مدعاة لشديد الاستغراب والاستهجان، بالإضافة إلى أنه مدعاة لشديد الاستنكار لهذه التوجهات والسياسات، فقادة إسرائيل يعرفون جيدا أن الاحتلال والظلم والقهر لا يمكن أن يستمر، وأن الجولان هو جزء لا يتجزأ من سورية، وأنه سيعود إلى الوطن الأم مهما طال الزمن، ومهما عظمت أسلحة الدمار وقوة الاحتلال، خاصة وأن سياسة الاحتلال الإسرائيلية هي السياسة الوحيدة التي ما زالت قائمة في التاريخ الحديث.

لقد شهد العام الماضي مزيدا من الأعمال الوحشية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وقد سجلت قوات الاحتلال قائمة حافلة بمسلسل الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها والتي وقع ضحيتها ما يقارب ٢٠٠٠ شهيد وآلاف الجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة. إن ما تقوم به إسرائيل في مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة كل يوم هو ارتكاب مجازر بشعة بكل ما تعنيه الكلمة، وهذه المجازر تشكِّل جريمة إبادة منهجية للجنس البشري. فالفلسطينيون، أطفالا ونساء وشيوخا، يقتلون بطائرات ودبابات وصواريخ الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي أكدته الفقرة ٥ من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر في الوثيقة A/57/63-E/2002/21. وفي هذا المجال، نشير إلى أن تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر منذ بضعة أيام قد أكد على أن ما قامت به إسرائيل عند إعادة احتلالها للضفة الغربية وعند اجتياحها لمدينتي جنين ونابلس يشكِّل جريمة حرب. كما تشير الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى استخدام القوات الإسرائيلية المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية وفي هذا الصدد، نشير أيضا إلى ما قاله غروس رايدر المدير العام للجنة الصليب الأحمر الدولية إن الجيش الإسرائيلي قد استخدم ما لا يقل عن ثمانية موظفين من الهلال الأحمر كدروع بشرية.

وتجدر الملاحظة إلى أن السيد بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا) في بيان نشرته إدارة الإعلام في الأمم المتحدة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قال: ”إن ما يحدث هو اقتحام للمنازل واحدا تلو الآخر، وتدمير لمحتويات هذه المنازل بل وتدمير للمنازل نفسها في أحيان كثيرة. إن الحالة السائدة في المخيمات هي

حقا حالة مأساوية لم يسبق لها مثيل. ومما يبعث على الجزع كيف أن بعض المنشآت، ومنها المنشآت الصحية والطبية، قد دمرت والأدوية قد أتلفت''. كما تمادت إسرائيل في ممارساتها إلى حد هددت حياة وحركة موظفي الأمم المتحدة، حيث قتلت العديد منهم، وآخرهم البريطاني إيان جون هوك مدير برنامج الأونروا لإعادة إصلاح مخيم جنين الذي دمرت إسرائيل جزءا كبيرا منه وحوّلته إلى ركام خلال اعتداءاتها المتكررة.

لقد استغلت إسرائيل مظلة التحالف الدولي في مكافحة الإرهاب – الذي ندينه جميعا – بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر استغلالا بشعا في محاربتها للقضية الفلسطينية العادلة بذريعة محاربة الإرهاب، وعملت وما زالت تبذل محاولاتها لتصنيف المقاومة ضد الاحتلال وفي سبيل الدفاع عن النفس والأرض والكرامة بوصفه إرهابا، ومن يمكنه أن يصدق ذلك. إنها تخالف بذلك الشرائع الدولية والقيم الأخلاقية ومبادئ القانون الدولي في محاولتها للتغطية على حرب الإبادة التي تنشئها ضد الشعب الفلسطيني. لقد بلغ الاستهتار الإسرائيلي بالشرعية الدولية حدا أثار استنكار الرأي العام العالمي وغضبه، خصوصا عندما رفضت الحكومة الإسرائيلية استقبال فريق تقصي الحقائق بشأن مجزرة مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين، مدعية بأن جرائمها ضد الشعب الفلسطيني دفاع عن النفس وحرب ضد الإرهاب، في الوقت الذي تستخدم فيه أبشع صنوف الإرهاب بحجة مكافحة الإرهاب.

لقد دعت سورية لسنوات طويلة المجتمع الدولي إلى إدانة أشكال الإرهاب كافة، وخاصة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل بأبشع صنوفه، فلم تعرف منطقتنا ظاهرة الإرهاب إلا بعد وجود إسرائيل، حيث تفننت في ممارسة الإرهاب لإدامة احتلالها للأراضي العربية وارتكابها العديد من المجازر، دون حساب، بحيث لم يبق أمام الشعب الفلسطيني من سبيل للتخلص من حالة اليأس والإحباط سوى القيام بانتفاضته كطريق لتحرير أرضه واستعادة كرامته، في حين أن الحرب المجرمة التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ليست دفاعا عن النفس كما تحاول أن تصوره للعالم وتوهم به البشر، بل هي دفاع عن الاحتلال ومواصلته ومحاولة تزييف الحقائق واللعب بعواطف بعض الدول في محاولة إسباغ الشرعية على الاحتلال خلافا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

إن السلام يتناقض مع الاحتلال، والجميع يعرف ذلك. كما أن السلام لا ينسجم مع استعراض القوة الغاشمة الذي تمارسه إسرائيل. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، تشهد منطقتنا سلسلة من الحروب والدمار نتيجة نهج إسرائيلي قام على الاحتلال والاستيطان واقتلاع مئات الألوف من العرب والفلسطينيين من ديارهم وأوطانهم.

لقد بذلت الأمم المتحدة جهودا من أجل إيجاد حل عادل للصراع العربي – الإسرائيلي، وأصدرت في هذا الشأن مئات القرارات التي رفضت إسرائيل تنفيذها، متحدية بشكل صارخ إرادة المجتمع الدولي، فواصلت احتلالها للجولان والضفة الغربية وغزة وأجزاء من الأراضي اللبنانية، وما زالت الأمم المتحدة لا تستخدم الفصل السابع ضد هذه الدولة المعتدية التي ما زالت تحتل هذه الأراضي.

لقد وضعت الدول العربية بالإجماع من خلال مبادرتها السلمية في مؤتمر قمة بيروت في آذار/مارس الماضي مسار السلام الشامل، وهي مبادرة نابعة من المنطقة بالذات، وتتحدث عن شمولية السلام، إلا أن إسرائيل ردت على مبادرة السلام هذه بالإجهاز عليها، فاقتحمت مباشرة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، والآن تقتحم غزة. كما تتحدى إسرائيل أية جهود يبذلها المجتمع

الدولي لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. ويجب أن يدرك المجتمع الدولي أن السلام لا يمكن أن يتحقق على حساب مواصلة احتلال أراضي الشعوب ومواصلة سياسة القتل والتدمير والتجويع وزج المواطنين في المعتقلات إلى أمد غير معروف، وهذا يدفعنا إلى السؤال: كيف يمكن تحقيق الأمن الذي تتباكى عليه إسرائيل وتدّعيه مع استمرار كل هذه العوامل مجتمعة في الأراضي المحتلة، وكيف يمكن تحقيق الأمن بدون أن يتحقق السلام الشامل العادل في المنطقة؟

لقد بات طريق السلام واضحا كل الوضوح للجميع في الشرق الأوسط وفي العالم، حيث أن تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام هو الأداة، وأن مبادرة مؤتمر القمة العربية في بيروت هو المسار الأبقى والأصلح للمنطقة لأنها مبادرة – كما قلت – نابعة من المنطقة، وإن تنفيذ هذه المبادرة الشاملة هو الذي يحقق السلام والأمن في المنطقة. وفي ضوء ذلك، يترتب على المجتمع الدولي، مجتمعنا هنا في الأمم المتحدة، ممارسة كافة أنواع الضغوط لتطبيق إرادة الأمم المتحدة والشرعية الدولية بعيدا عن الانتقائية والازدواجية، إذ أننا لا نستطيع أن نفهم لماذا يستخدم الفصل السابع من الميثاق بصورة انتقائية على كثير من الدول التي تخالف الشرعية الدولية وتخالف الميثاق وفي مختلف الأزمات، ويستبعد استخدامه ضد إسرائيل التي ضربت عرض الحائط بكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبكافة قرارات الشرعية الدولية؟ أليس هذا عيبا ضد مصداقية قرارات الأمم المتحدة؟

وفي نهاية بياني، اسمحوا لي أن أناشد ممثلي الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة التصويت لصالح مشاريع القرارات المقدمة في إطار بندي فلسطين والشرق الأوسط، لأن هذه القرارات تناشد الضمير العالمي ممارسة الضغوط من خلال التصويت على هذه القرارات لكي تمتثل إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية. إن التصويت لصالح هذه القرارات هو مساهمة في تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، ولما في ذلك من مساهمة أيضا في مكافحة إرهاب الدولة وسياسة الاحتلال الإسرائيلي للإقلاع عن هذا الاحتلال في هذا القرن.

السيد ماكوبيرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): منذ أن بدأنا اجتماعاتنا في هذه القاعة لبحث هذا البند، شهدنا حلقة حلزونية غير مسبوقة من العنف والعدوان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. ولقد حصد العنف عددا لا يعوّض من أرواح الأبرياء، ومعظمهم من المدنيين على الجانبين كليهما، وكثير منهم من الأطفال والنساء والمسنين.

ونلاحظ مع القلق أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتجديد التعاون الأمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين لم تؤت نتائجها حتى الآن. ونعرب عن أسفنا لعدم تعاون إسرائيل في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذا البند، لما لذلك من نتائج مباشرة. ومن شأن ذلك الفشل أن يقلّص مصداقية وفعالية الأمم المتحدة ويضعف دورها بصفتها الضامنة بموجب الميثاق للسلام والأمن الدوليين. وهو يؤثر أيضا على الكرامة الوطنية لجميع الأعضاء في المنظمة. وقد أدى ذلك، إضافة إلى العنف الإرهابي المستمر في الأرض الإسرائيلية، إلى توقف عملية السلام في الشرق الأوسط وهي عملية دأبت شيلي على تأييدها منذ بدايتها في مدريد وأوسلو.

لقد خلّف تدهور الحالة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل وزيادة القيود المفروضة على السكان المدنيين الفلسطينيين أثرا سلبيا على الاقتصاد والحالة الإنسانية لهؤلاء السكان، الذين هم الضحايا الرئيسيون للصراع. وتشهد

إسرائيل، من جانبها، أسوأ كساد اقتصادي منذ عام ١٩٥٣. ونتيجة لذلك، ونظرا لتلك الحقيقة المأساوية فإننا نشعر بالفزع إزاء إصرار بعض الأشخاص في الجانبين كليهما على تقليص فرص الحل السياسي، وإعلانهم عن نهاية اتفاقات أوسلو.

ويستند الكفاح من أجل أن تسود الكرامة الإنسانية على الإساءات والانتهاكات إلى الاحترام غير المشروط للمبدأ الرئيسي المتمثل في حرمة الحياة، وقبول الآراء المختلفة، والاحترام المتبادل والاستخدام الصحيح للكلمات. فالكلمات يمكن أن تُعزز السلام أو تحرِّض على العنف وعدم الاستقرار. ولذلك، نحن لا نستطيع أن نتجاهل صدى أصوات حاسمة أخرى: أصوات أولئك الذين باستطاعتهم أن ينظروا إلى ما وراء قيود الحاضر ونجحوا في تجاوز الحائط الذي يفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبين عملية السلام التي كانت ولا تزال عملية حقيقية وينبغي أن تستمر في مسارها على نفس الدرب. ولذلك، فإننا نطالب بوضوح وصراحة الطرفين المعنيين في الصراع بأن يتوقفا عن ارتكاب جميع أعمال العنف وأن يستأنفا دون إبطاء المفاوضات في سياق عملية السلام التي قدمها المجتمع الدولي لذلك الغرض.

ويعترف بلدي بحق إسرائيل في العيش في حدود آمنة، بمنأى عن أعمال الإرهاب. ونرفض الهجمات الفلسطينية الانتحارية بالقنابل التي ألحقت قنابلها ندوبا عميقة بالمجتمع الإسرائيلي. هذه الأعمال، وأي أعمال إرهابية إجرامية أخرى، غير مقبولة أخلاقيا. وبالرغم من ذلك، ينبغي ممارسة الحق المخول لإسرائيل وفقا للقانون الدولي. أما استخدام القوة المفرطة وغير المتكافئة وما يرافق ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني فليس له ما يبرره. ولا بد أن تضمن إسرائيل أمن مواطنيها دون أن تنتهك حقوق الفلسطينيين.

ويرفض بلدي بخاصة أعمال القتل بلا محاكمة، والهجمات العسكرية، واستخدام أسلحة مدمرة بصفة خاصة في المناطق التي يتركز فيها السكان المدنيون بكثافة، وعمليات الاحتجاز العشوائية أو لفترات مطولة، وعمليات الترحيل قسرا والعقاب الجماعي. ومن شأن هذه الأعمال أن تترتب عليها نتائج يصعب إصلاحها، بل والأسوأ من ذلك، أنها تتسبب في كراهية المحتل.

وفي هذا السياق، وتمشيا مع دعمنا لتقرير ميتشل ووفقا لنداءاتنا المتكررة من أجل وضع نهاية غير مشروطة للعنف، تُعرب شيلي عن قلقها إزاء إصرار الحكومة الإسرائيلية على مواصلة سياستها في بناء مستعمرات جديدة، يسبب إنشاؤها خنق وإهانة السكان الفلسطينيين. فالمستوطنات والطرق التي تفصل بين المجتمعات المحلية الفلسطينية وتحرمها من الأراضي الزراعية تسببت في تجزئة الأرض والسكان على حد سواء وأصابت عملية السلام بالانتكاس.

ويدعم بلدي جهود اللجنة الرباعية ويؤيد اقتراحها باتباع نهج ثلاثي المنحى للتصدي بصورة شاملة للشواغل الاقتصادية والسياسية والأمنية. ونحث اللجنة الرباعية على مواصلة توجيه العملية بحثا عن حل شامل وعادل ودائم عن طريق التفاوض بين الطرفين ويستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وإلى المبدأ الأساسي المتمثل في الأرض مقابل السلام.

ونتطلع إلى استئناف محادثات السلام على الفور بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان، تحت مظلة الشرعية الدولية ووفقا للالتزامات التي جرى التعهد بها.

ولن تدخر شيلي جهدا لمساعدة المجتمع الدولي في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. فالتحديات

كبيرة جدا، والسلام لا يعني عدم الحرب فحسب؛ إنه الاستعداد لتهيئة أوضاع تتصف بالإنصاف والعدالة.

ومن المحتم أن تحقيق ذلك الهدف يتطلب حلا نهائيا للمشكلة الفلسطينية، التي هي جوهر الصراع في المنطقة. العنف غير مقبول، ولا بد من وضع نهاية للاحتلال وإفساح الطريق للتعايش السلمي بين دولتين مستقلتين، وشعبين يعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تُشكل مصدرا لقلق بالغ لدى أوكرانيا. وقد انقضت سنة أخرى لم يتمكن الطرفان في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني خلالها من كسر حلقة العنف والإرهاب المفرغة التي تتناقض مع الأماني الحقيقية للشعبين كليهما والتي تجلب الموت والدمار كل يوم وتتسبب في خلق المزيد من الكراهية واليأس. ومما يثير القلق بصفة خاصة زيادة المعاناة الإنسانية وفقدان حياة أشخاص أبرياء من الفلسطينيين والسكان المدنيين الإسرائيليين، فضلا عن الأزمة الإنسانية الآخذة في التدهور التي يواجهها الفلسطينيون.

ولقد أعلنت أوكرانيا، في مناسبات كثيرة، عن شجبها ورفضها التام للإرهاب. هذه الأعمال الجديرة بالازدراء لا بد من مكافحتها بأكبر قدر من الإصرار. ونطالب السلطة الفلسطينية بأن تتخذ جميع التدابير في حدود طاقتها لمنع الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين، بما في ذلك الهجمات الانتحارية بالقنابل. وأن تقدم المسؤولين عنها إلى العدالة. الأنشطة الإرهابية تتناقض مع تحقيق الأماني المشروعة المتمثلة في إقامة دولة فلسطين وتزيدها تعقيدا.

حق إسرائيل الشرعي في الدفاع عن مواطنيها من أعمال الإرهاب لا يمكن أن يبرر استخدام القوة بصورة عشوائية وغير متكافئة ولا يمكن أن يبرر عمليات القتل بلا محاكمة التي غالبا ما تتضمن قتل مدنيين فلسطينيين أبرياء من بين ضحاياها كما تنطوي على التدمير المفرط للممتلكات الخاصة والعامة، بما في ذلك مؤسسات السلطة الفلسطينية. ولا يمكن ضمان الأمن بقدر كاف لإسرائيل وشعبها فقط بالقوة العسكرية. ونطلب من إسرائيل أن تسحب قواتها إلى المواقع التي كانت تحت سيطرتها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأن ترفع الحظر المفروض على الأراضي وأن توقف العقاب الجماعي للسكان الفلسطينيين وأن تتوقف عن أنشطتها في إنشاء المستوطنات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا فورية لتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة للشعب الفلسطيني وكذلك لاستئناف الأنشطة الطبيعية للحياة اليومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن الواضح أنه ليس هناك أي حل عسكري لهذا الصراع، فمن خلال الحوار السلمي والعملية السياسية بين الطرفين قط يمكن التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة وشاملة للصراع العربي – الإسرائيلي. لذلك، نحث الطرفين، لصالح شعبيهما، على إيقاف كل أعمال العنف ضد بعضهما البعض والبدء في مفاوضات حول إنشاء الدولة الفلسطينية، بما في ذلك إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وإيجاد حلول لقضايا الحدود، ووضع مدينة القدس الشريف، ومشكلة اللاجئين.

إن أساس المفاوضات معروف تماما ومقبول على نطاق واسع من المجتمع الدولي. وهو يتمثل في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومرجعيات مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي تم التوقيع عليها من قبل. والهدف النهائي للمفاوضات واضح أيضا. وهو يتمثل في تحقيق الرؤية الخاصة بوجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وفي هذا السياق، نؤيد تماما الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة والأطراف الفاعلة الدولية الهامة بهدف استكمال رسم خريطة الطريق لتحقيق تلك الرؤية على مراحل خلال ثلاثة أعوام. وفي ظل ظروف الصراع الحالية والظروف السائدة في المنطقة، ينبغي للمجتمع الدولي، وفي طليعته الأمم المتحدة، ألاّ يتواني في اهتمامه، أو يسترخي في جهوده الرامية إلى النهوض بعملية السلام. ونتطلع بأمل إلى الاجتماع المقبل للمجموعة الرباعية الذي نتوقع أن يتم خلاله الاتفاق على خريطة الطريق، ونناشد الطرفين أن يستجيبا استجابة حقيقية لتلك الخطة. ونتفهم تماما أن قبول خريطة الطريق تلك سيتطلب تنازلات مؤلمة وقرارات صعبة، من جانب قادة الشعبين. ولكننا ندرك أيضا أن البديل الوحيد لذلك سيكون استمرار إراقة الدماء، بل وزيادة تباطؤ احتمالات التوصل إلى حل سلمي.

وتقف أوكرانيا على أهبة الاستعداد لمواصلة مساعدة الطرفين على تحقيق السلام. وفي هذا السياق أود أن أذكِّر بمقترحات أوكرانيا المقدمة في إطار الجهود الدبلوماسية الدولية التي تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط (انظر A/57/69، المرفق)، التي طرحها رئيس جمهورية أوكرانيا ليونيد كوتشما في نيسان/أبريل الماضي، وهي تتوخى اتخاذ مجموعة من الخطوات المتوازية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن اقتراح أوكرانيا باستعدادها لتوفير المكان والظروف الضرورية في أراضيها لإجراء مفاوضات سلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يزال صالحا.

ويسعدني أيضا أن أؤكد استعداد أوكرانيا لاستضافة اجتماع دولي للأمم المتحدة يعقد في كييف في العام المقبل لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن شأن هذا الاجتماع أن يعزز الدعم الدولي لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ولتحقيق السلام الدائم والعادل والشامل في الشرق الأوسط.

إن تحقيق تسوية شاملة للحالة في الشرق الأوسط سيكون مستحيلا بدون استئناف مفاوضات السلام على المسارين الإسرائيلي – اللبناني والإسرائيلي – السوري بهدف إنهاء احتلال الأراضي العربية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفي هذا الصدد، نذكِّر بأهمية مبادرة السلام العربية التي اعتمدت في آذار/مارس الماضي في مؤتمر قمة الجامعة العربية الذي عقد في بيروت. ونشجع الطرفين اللبناني والإسرائيلي على الدخول في حوار حول كل المسائل المعلّقة بعد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وإقرار الخط الأزرق. كما ندعو كل الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن أي أعمال عنف أو استفزاز، وضمان الاحترام الكامل للخط الأزرق. وينبغي أيضا التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع حول مشروع مياه ينابيع الوزّاني للحد من مستوى التوتر.

وتساهم أوكرانيا بكتيبة من سلاح المهندسين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ وهي تقوم بإزالة الألغام في جنوب لبنان وتساعد بهذه الطريقة في عودة الحياة الطبيعية إلى هذه المنطقة. وبلادي على استعداد لتوسيع نطاق إسهامها في هذه الجهود من خلال استخدام إمكاناتها الصناعية والتكنولوجية في إعادة بناء ذلك البلد وإعادة إعماره.

وأود أن أعرب عن الأمل في أن يصبح الشرق الأوسط، من خلال الجهود المشتركة للأطراف المعنية وللمجتمع الدولي، منطقة تعيش فيها كل شعوبها في سلام وأمن ورخاء وكرامة – وهي أمور تتطلع إليها تلك الشعوب وتستحقها.

السيد إيفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نلاحظ مع الأسف أن عملية السلام في الشرق الأوسط ما زالت تحدق بها الآثار الخطيرة لأحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ التي وقعت في القدس الشرقية. ولا تزال أعمال العنف مستمرة دون هوادة في المنطقة؛ ولا يزال المدنيون الأبرياء يلقون حتفهم؛ ويستمر تدمير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

ولو زاد انزلاق الحالة أكثر من ذلك، فإن هذه الحلقة المفرغة من العنف قد تحرم إلى الأبد الأجيال الحالية والمقبلة من العرب والإسرائيليين من فرصة العيش في سلام والعمل معا في أراضي أجدادهم. إن الحل الوحيد لهذه الحالة المأساوية يتحقق من خلال تجسيد الإرادة السياسية للطرفين لتحقيق السلام والوئام في أفعال ملموسة تكريما لأرواح الآلاف الذين ضحوا بحياتهم في المجابهات التي استمرت نصف قرن من الزمن.

وتشعر جمهورية بيلاروس بالألم من استمرار إراقة الدماء، مما يحول دون تطبيع الحالة في الشرق الأوسط وبيلاروس – شأنها شأن كل أعضاء المجتمع العالمي – عاقدة العزم على بذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى تسوية سريعة لهذا الصراع. إننا نرفض رفضا قاطعا كل أشكال العنف المسلح والإرهاب في المنطقة، ونود مرة أخرى أن نعلن التزامنا الثابت بالعمل من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط يقوم على أساس الاعتراف المتبادل من جانب دولتي فلسطين وإسرائيل المستقلتين وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

وسيكون تحقيق السلام في الشرق الأوسط مستحيلا ما لم يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه التاريخي في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطين المستقلة. وسيكون السلام مستحيلا أيضا بدون التعايش السلمي بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

لقد كان هذا التفهم هو الأساس الذي قامت عليه خطة المجموعة الرباعية، التي اضطلعت بدور بالغ الأهمية ولكنه صعب للوساطة الجماعية من أجل التوفيق بين الطرفين. كما كانت الرؤية التي تجلّت في المبادرة التي اعتمدت في مؤتمر القمة الذي عقد في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢. ويحدونا أمل وطيد أن تؤدي الجهود والمبادرات المنسقة للمجتمع الدولي إلى أن يتم في نهاية المطاف استئناف عملية السلام بغية التوصل إلى تسوية سياسية نهائية.

والواقع أن آفاق إضفاء الاستقرار على الحالة في الشرق الأوسط تتعرض الآن للخطر من جراء التطورات المحيطة بالعراق، وبيلاروس – رئيسا وحكومة – مقتنعة بأن التصعيد المصطنع للتوتر والسيناريوهات القائمة على أساس استخدام القوة في السعي إلى حسم قضية العراق من شأنها أن تخلف عواقب مفجعة على المنطقة بأسرها. ولا يحق لنا أن نسمح باندلاع حرب جديدة في الشرق الأوسط. فستقضي تلك الحرب على كل جهود السلام التي بذلتها الأطراف المعنية طيلة سنوات عديدة.

وفي هذا الصدد، تعلن بيلاروس مرة أخرى التزامها بالمسؤولية الملزمة للأمم المتحدة. ولمجلس الأمن في المقام الأول، بالتوصل إلى تسوية سلمية لأزمة العراق وللأزمة العربية – الإسرائيلية بكل جوانبهما.

في الختام نود أن نؤكد مرة أخرى على اقتناعنا بأن التوصل إلى تسوية سياسية في الشرق الأوسط أمر أساسي لا غنى عنه لضمان مستقبل سلمي لمهد الديانات العالمية الثلاث.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمتي لمناقشة البند ٣٦.

يؤسفني أن أقول إنني سأضطر إلى رفع الجلسة قبل الساعة ١٨/٠٠ بكثير بسبب قلة المتكلمين المستعدين للتكلم في هذه الجلسة. وأود أن أذكِّر الممثلين بأن مواعيد النظر في هذا البند حددت قبل أسابيع؛ ومن ثم كان لدى المندوبين متسع من الوقت لإعداد بياناتهم.

ما زال في قائمتي لصباح الغد ١٣ متكلما لمواصلة هذه المناقشة. وسنواصل المناقشة يوم غد، الثلاثاء، الساعة ١٠/٠٠.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أدلي ببيان يتعلق ببرنامج عمل الجلسات العامة للجمعية العامة. في صباح يوم الأربعاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ستنظر الجمعية العامة في البند ١٩ من جدول الأعمال المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وكذلك في تقرير اللجنة الرابعة للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.